

الاستدلال المنطقي في إثبات الصفات السلبية

الباحث

د/ محمود حربي محمد أحمد

مدرس العقيدة والفلسفة

بكلية الدراسات الإسلامية للبنين بأسوان

جامعة الأزهر - مصر

الاستدلال المنطقي في إثبات الصفات السلبية

محمود حربي محمد أحمد
قسم العقيدة والفلسفة، كلية الدراسات الإسلامية للبنين، جامعة الأزهر. أسوان ، جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني: MahmoudHarby.43@azhar.edu.eg

ملخص البحث

إن الاستدلال العقلي وهو أحد الدلائل القوية، والدعائم الأساسية التي يقوم عليها المنهج في الاستدلال والبرهنة، وقد استخدم هذا المنهج علماء الكلام في الاستدلال على المسائل الكلامية، وقد كان المنطق من أهم الوسائل والطرق العقلية التي تساعد في التدليل على قضايا العقيدة، بعد أن كان مرفوضاً بسبب أنه أحد أقسام الفلسفة، أو على حد تعبير ابن خلدون؛ لملابسته للعلوم الفلسفية المباينة للعقائد الشرعية بالجملة.

وبعد طول ممانعة للمنطق وطرقة في الاستدلال والبرهنة لدى المتكلمين، أقدموا عليه يستخدمونه ويؤلفون فيه ويدافعون عن الاشتغال به، ولا يرون في ذلك مخالفة للدين، ويرجع الفضل في ذلك للإمام الغزالي ت:٥٠٥هـ، الذي يعد أول من مزج المنطق بعلم الكلام وبعلوم المسلمين، ولذلك أردت أن أظهر جانباً من مساهمة هذا العلم في الاستدلال على بعض المسائل الكلامية، فوقع الاختيار على الصفات السلبية التي هى محل اتفاق بين علماء المسلمين، لتكون موضوعاً للبحث، ووضحت من خلال البحث اسهام هذا العلم في الاستدلال عليها، وقد قسمت البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة ، واشتملت المقدمة على أهمية الموضوع وأسباب اختياره ، والمبحث الأول: التعريف بمصطلحات العنوان، والمبحث الثاني: الاستدلال المنطقي في اثبات الصفات السلبية، والخاتمة: وفيها أهم النتائج التى توصلت إليها، وفهرس المصادر وفهرس محتويات البحث .

الكلمات الافتتاحية: الاستدلال، المنطق، الصفات السلبية.

Logical reasoning in proving negative traits

Mahmoud Harbi Mohammed Ahmed
Department of Doctrine and Philosophy, Faculty of Islamic Studies for Boys, Al-Azhar University - Aswan, Arab Republic of Egypt.
Email: MahmoudHarby.43@azhar.edu.eg

Abstract

The rational reasoning is one of the strong evidences and the basic pillars upon which the approach is based in inference and proof. This approach was used by scholars of speech in reasoning about verbal issues. Because it is one of the departments of philosophy, or in the words of Ibn Khaldun; For his garments of philosophical sciences that contrast the legal beliefs in bulk. And after a long reluctance to logic and a method of reasoning and proof among the theologians, they proceeded to use it and compose in it and defend their preoccupation with it, and they do not see that as a violation of religion, and the credit for that is due to Imam Al-Ghazali T: 505 AH, who is considered the first to mix logic with the science of speech and the sciences of Muslims, and for that I wanted to show the culprit of the contribution of this science in inferring some verbal issues, so the choice fell on the negative characteristics that are agreed upon among Muslim scholars, to be a subject of research. Through the research, I explained the contribution of this science in inferring it, and the research was divided into an introduction, two sections, and a conclusion. I found it, the index of sources and the index of the contents of the research.

Keywords: reasoning, logic, negative traits.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــــدمـــــــة

الحمد لله واجب الوجود، ذي الكرم والفضل والجود، والصلاة والسلام على خير الأنام وخاتم الرسل الكرام سيدنا محمد وعلى آله الاطهار وأصحابه الأبرار، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين ، وبعد:

يُعَدُّ الاستدلال العقلي معرفة مكتسبة من العلم والنظر، وهو أحد الدلائل القوية، والدعائم الأساسية التي يقوم عليها المنهج عند المتكلمين في الاستدلال والبرهنة على مسائلهم الكلامية، وبناء أنساقهم الفكرية، ولذا كانوا يبدأون مصنفاتهم بإثبات وجوب النظر، بل قال بعضهم أن النظر هو أول واجب على المكلف.

ومن أهم أنواع الاستدلال العقلي؛ الاستدلال المنطقي، فالمنطق علم تساعد دراستة في نمو الإدراك والفهم والوصول إلى أعلى المقاصد، فهو معيار العلم كما أطلق عليه العقلاء، وعند ضبط قوانينه وأصوله يُعصم المفكر والمحاجج عن الوقوع في الخطأ، ولذلك أولاه العلماء إهتماماً واضحاً، فألَّفوا فيه المصنفات ، وأدخلوا ضوابطه في مختلف العلوم، والتي كان من أبرزها الأصلان "علم الكلام، وعلم أصول الفقه".

ولما كانت مباحث علم الكلام: (الإلهيات، والنبوات ، والسمعيات)، يجب تفادي الخطأ في الاستدلال عليها بأي حال من الأحوال، كان المنطق الإسلامي الذي هو استدلال عقلي قويم، له أثر بالغ في إثبات الأحكام الإعتقادية والمسائل الشريعة، ولذلك حاولت إظهار جانياً من الاستدلال المنطقي على مبحث من مباحث علم الكلام وهو الصفات الإلهية لله تعالى،

واخترت منها الصفات السلبية التي هي محل اتفاق بين جميع العلماء[1]، لتكون موضوعاً لهذا البحث، وعنونته بــــــ (الاستدلال المنطقي في إثبات الصفات السلبية)، والصفات السلبية: هي كل صفة غير ذاتية أو غير خبرية سمعية أو فعلية، وهي صفة سلب، ونفي، مفهومها : نفي النقص، والعجز، والآفة، والافتقار، والاحتياج، عن واجب الوجود سبحانه.

اسباب اختيار البحث:

أ- إن الاستدلال في علوم الشريعة يصاحب جميع مسائلها فبات بيان أثر المنطق مهم لبيان أن قيام هذا الاستدلال المنطقي بجميع صوره أنتج نتائج لإثبات عقائد المسلمين، والدفاع عنها.

ب- إبراز أهمية الاستدلال المنطقي في دحض شبه المبطلين والمعاندين لمنهج الدين القيم.

ج- قلة المصادر التي تظهر أثر الاستدلال المنطقي بصورة واضحة في إثبات مسائل العقيدة.

وقد اشتمل البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة:

المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع وسبب اختياره.

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات العنوان، ويشتمل على:

المطلب الأول: التعريف بالمنطق لغةً واصطلاحاً، وموقف المؤيدين والرافضين له.

المطلب الثاني: مفهوم الاستدلال، وأقسامه.

المطلب الثالث: التعريف بالصفات السلبية.

---

(١) شرح المقاصد للتفتازاني (٤/٦٩)، تحقيق/ د.عبدالرحمن عميرة، ط: عالم الكتب – بيروت، الثانية ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

المبحث الثاني: الاستدلال المنطقي في إثبات الصفات السلبية وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: الاستدلال المنطقي على صفة القِدم

المطلب الثاني: الاستدلال المنطقي على صفة البقاء

المطلب الثالث: الاستدلال المنطقي على صفة المخالفة للحوادث

المطلب الرابع: الاستدلال المنطقي على صفة القيام بالنفس

المطلب الخامس: الاستدلال المنطقي على صفة الوحدانية

الخاتمة: وفيها أهم النتائج، وقائمة المصادر والمراجع، ومحتويات البحث.



المبحث الأول
التعريف بمصطلحات عنوان البحث

المطلب الأول: التعريف بالمنطق لغةً واصطلاحاً

المنطق لغةً:

يرجع اشتقاق لفظ المنطق إلى أصل المادة (نطق)[١]، فالنطق يختلف معناه تبعاً لمتعلقه، وفي مختار الصحاح: "المنطق: الكلام، وقد نطق ينطِق – بالكسر– نُطقاً – بالضم– ومنطِقاً، وناطقهُ، واستنطقهُ أي: كلَّمه، والمِنطِيقُ: البليغ، وقولهم: ما له صامت ولا ناطق، فالناطقُ: الحيوان، والصامت: ما سواه"[٢].

المنطق اصطلاحاً:

عرَّف الإمام الغزالي المنطق بأنه: "ميزان العلوم، وأنه مجموع القواعد التي تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في ترتيب المعلومات، لاكتساب المجهولات"[٣]. وتعريفه هنا بالثمرة، وقد قال في الإحياء: "أعلم أن معنى الفكر هو إحضار معرفتين في القلب، ليستثمر منهما معرفة ثالثة، وإحضار المعرفتين السابقتين في القلب للتوصل به إلى المعرفة الثالثة يسمى تفكرًا واعتبارًا وتذكرًا ونظرًا وتأملاً وتدبرًا، أما ثمرة الفكر فهى العلوم والأحوال

---

(١) إحصاء العلوم لأبي نصر الفارابي (ص ٤٩)، تحقيق/ عثمان محمد أمين، ط: مطبعة السعادة– القاهرة ١٣٥٠هـ– ١٩٣١م.

(٢) مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي (ص ٣١٣)، تحقيق/ يوسف الشيخ محمد، ط: المكتبة العصرية ، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

(٣) الإيضاح لمتن إيساغوجي في المنطق للقاضي الأزهري محمد شاكر (ص ١٢)، ط: دار النهضة – القاهرة، الثانية ١٩٢٦م.

والأعمال، ولكن ثمرته الخاصة: العلم لا غير، فالفكر إذاً المبدأ والمفتاح للخيرات كلها "(١).

ويرى في موضع آخر: أنه القانون الذي يميز صحيح الحد والقياس عن غيره، فيتميَّز اليقيني عما ليس يقينياً، وكأنَّه الميزان أو المعيار للعلوم كلها"(٢).

وهذا التعريف من الإمام الغزالي جامعاً مانعاً؛ حيث حدَّه بأنَّه قانون للفكر، ومعيار له وميزان، ونفي أن يكون الإنسان هو مقياس كلَّ شئ، بل صار إلى ترجيح العقل الحكيم، فالقانون الذي هو آلة العقل المنصفة والمرجحة للحق من القطع على الظن والوهم والشك هو المنطق.

وهذا التعريف من الإمام الغزالي مسبوق فيه بالشيخ الرئيس ابن سينا حيث عرف المنطق بأنه: الآلة العاصمة للذهن من الخطأ فيما نتصوره ونصدق به، والموصلة إلى الاعتقاد والحق بإعطاء أسبابه ونهج سبيله(٣).

وهذا التعريف من أجود التعريفات وأشملها للمنطق، حيث أنه عرفه بالحد، والموضوع، والثمرة ، واستوعب معانيه ودلالاته من حيث أنه: آلة للفكر، نقيس به القضايا، والمقدمات، طلباً للنتائج الصادقة، وموضوعه: الفكر وما نتصوره ونصدقه، وحفظه من الخطأ والزلل؛ ليوصلنا إلى الاعتقاد الحق

---

(١) إحياء علوم الدين لأبو حامد الغزالي (٤/٤٢٥- ٤٢٦)، ط: دار المعرفة – بيروت ١٤٠٢هـــ- ١٩٨٢م.

(٢) تاريخ المنطق عند العرب د. محمد عزيز نظمي سالم (ص ٦٨)، ط: موسسة شباب الجامعة- الإسكندرية ١٩٨٣م.

(٣) كتاب الشفاء لابن سينا (ص ١٧-١٨) مراجعة د. إبراهيم مدكور (ص ٥٨)، تحقيق/ أ.محمود الخضيري وغيره، ط: المطبعة الأميرية – القاهرة ١٣٧١هـــ -١٩٥٣م.

في القضية التي نستدل لها، وثمرته: الاعتقاد الذي يسعى إليه الإنسان من الحق ليوصله إلى السعادة، ثم جعله منهجاً للفكر، إذا سار عليه اعتصم من الوقوع في الخطأ.

ويعرف بعض المتكلمين المنطق بأنه: اكتساب المجهولات من المعلومات، وهو تعريف على اعتبار موضوع المنطق ووظيفته، وهو تعريف قاصر.

وقد نقل الشيخ محمد شاكر في شرح الإيضاح، التعريف الذي اتفق عليه المناطقة من أهل الحق، أن المنطق: "مجموع القواعد والقوانين التي إذا راعاها طالب العلم في اكتساب المجهولات، أمن من الخطأ في طريق كسبه"(١).

وبهذا يوافق الإمام الغزالي بأن المنطق: ميزان العلوم، وأنه مجموع القواعد التي تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في ترتيب المعلومات لإكتساب المجهولات.



(١) الإيضاح لمتن إيساغوجي (ص ١٢).

المطلب الثاني: مفهوم الاستدلال، وأقسامه

الاستدلال في اللغة: هو طلب الدليل(١)، وهو الذي يدل على الطريق والمسلك، فهو المرشد، وما به الإرشاد(٢)، والعلامة المنصوبة لمعرفة

(١) الدليل في اللغة: المرشد، وهو الناصب والذاكر وما به الإرشاد، فيقال: الدليل على الصانع هو الصانع، لأنه نصَّب العالم دليلاً على نفسه، أو العالِم بكسر اللام لأنه الذي يذكر للمستدلين كون العالم دليلاً على الصانع، أو العالَم بفتح اللام لأنه الذي به الإرشاد، ينظر التعريفات للجرجاني (ص ١٠٤)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي (٧٩٣/١)، تحقيق: د. علي دحروج، ط: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت الطبعة: الأولى – ١٩٩٦م.
وفي الاصطلاح: هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، وحقيقة الدليل، هو ثبوت الأوسط للأصغر، واندراج الأصغر تحت الأوسط، وغايته أن يتوصل العقل إلى التصديق اليقيني بما كان يشك في صحته، ينظر كتاب التعريفات للجرجاني (ص ١٠٤)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي (٧٩٣/١).
وقسم المتكلمون الدليل إلى قسمين: عقلي ونقلي، وبعضهم قسمه إلى قسمين: عقلي ونقلي ومركب منهما، ولا خلاف بين التقسيمين، فإن من ثنى القسمة؛ أراد بالدليل النقلي: ما يتوقف شئ من مقدماته القريبة أو البعيدة على النقل، وأراد بالدليل العقلي: ما لا يتوقف على نقل أصلاً، بل كل مقدماته عقلية فقط، فإذا كانت إحدى المقدمات – ولو بعيدة– نقلية فإنه يكون دليلاً نقلياً.
ومن ثلث القسمة؛ أراد بالعقلي: ما كان جميع مقدماته القريبة عقلية، وأراد بالنقلي: ما يكون جميع مقدماته القريبة نقلية، وأراد بالمركب من العقلي والنقلي: ما يكون بعض مقدماته القريبة عقلياً وبعضها نقلياً.
وإنما قيد المقدمات بالقريبة؛ لأن النقلي أيضاً لا بد أن تكون بعض مقدماته البعيدة عقلية، لأن النقلي المحض الذي لا يرجع إلى مقدمات عقلية محال وباطل، إذ لا بد من ثبوت صدق المُخبِر بالعقل، وإلا لزم الدور وهو محال، ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام للتفتازاني (٥٢/١).
(٢)كتاب التعريفات للشريف الجرجاني (ص ١٠٤) ط: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م، التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي=

المدلول، يقال: استدل فلان على كذا، أي أقام عليه الدليل، فهو استفعال من طلب الدليل، والطريق المرشد إلى المطلوب[1].

الاستدلال في الاصطلاح:

عرف أرسطو الاستدلال أنه: "الذي إذا سلمنا فيه ببعض الأشياء، لزم عنها بالضرورة شئ آخر"[2].

وعرفه الإمام الباقلاني أنه: "نظر القلب المطلوب به علم ما غاب عن الضرورة والحس"[3].

وعرفه الشريف الجرجاني أنه: تقرير الدليل لإثبات المدلول، سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر فيسمى استدلالاً انيًا، أو العكس ويسمى استدلالاً لميًا، أو من أحد الأثرين إلى الآخر[4].

ويطلق الاستدلال على الأقيسة[1] التي ليست من قبيل التمثيل، فالأدلة لدى الأصوليين نوعان: "النقلية، .. والعقلية: التي ترجع إلى النظر والرأي

=القاهري= (ص ١٦٧)، ط: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت–القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.

(١) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١١٨/٤)، تحقيق/ عبد الرازق عفيفي، ط: المكتب الإسلامي- بيروت ١٤٠٢هـ، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية للكفوي، أبو البقاء الحنفي (ص ٤٣٩)، تحقيق/ عدنان درويش – محمد المصري، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت.

(٢) المنطق الحديث ومناهج البحث د. محمود قاسم (ص ١٢) ط: مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، الثانية ١٩٥٣م.

(٣) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للباقلاني(ص١٢)، تحقيق/ الإمام محمد زاهد الكوثري، ط:المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة، الثانية١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

(٤) التعريفات للجرجاني (ص ٦١).

وهذا النوع هو القياس، ويلحق به الاستحسان، والمصالح المرسلة، والاستصحاب"[٢].

أنواع الاستدلال:

- برهان صادر عن مبادئ كلية يقينية.
- جدلي مركب من مقدمات ظنية.
- سوفسطائي مؤلف من مقدمات كاذبة تحتوي على النتيجة احتواء ظاهراً لا حقيقياً[٣].

والاستدلال المنطقي هو: قول ملفوظ أو معقول ، مؤلف من أقوال، متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر، وهي مقدمات ونتيجة، كما يعتمد المنطق في القياس غير المباشر على الموضوع والمحمول في القضايا، ن هنا كان مفهوم النتيجة مسبوقاً بالوصول إليها، ويسمى قياس الشمول وهو قياس ناقص.

---

(١) عرف أرسطو القياس :" أنه الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه ببعض الأشياء لزم عنها بالضرورة شئ آخر"، ينظر: المنطق الحديث ومناهج البحث د. قاسم محمود (ص ١٢).

وقال الشيخ الرئيس ابن سينا: "القياس هو: قول مؤلف من أقوال إذا وضعت لزم عنها بذاتها، لا بالعرض قول آخر غيرها اضطراراً ". ينظر ايضاح المبهم في معاني السلم للعلامة الدمنهوري (ص ٧١)، تحقيق/ عمر فاروق، ط: مكتبة المعارف- بيروت، الثانية ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

وأنواع القياس من حيث موضوعه ثلاثة أقسام: اللغوي، والفقهي، والمنطقي، والمراد هنا القياس المنطقي.

(٢) المرجع السابق (ص ١٨١).

(٣) المعجم الفلسفي مراد وهبة (٣/٢٢)، ط: دار مأمون للطباعة- القاهرة ١٩٧٩م.



أنواع الاستدلال المنطقي:

أ- **استدلال غير مباشر** : وهو الذي يعتمد فيه على الحد الأوسط؛ لإستخراج النتيجة، بخلاف الاستدلال المباشر الذي يعتمد علي التناقض والعكس .

وتعتمد نتيجة الاستدلال غير المباشر على المقدمتين والحد الأوسط (كواسطة بين المقدمتين)، فنتيجته تكون محمولة في الكبرى، وموضوعة في الصغرى، أو محمولة في القضيتين، أو موضوعة في المقدمتين، أو موضوعة في الكبرى ومحمولة في الصغرى.

ب- **استقراء:** وذلك من خلال التجربة والملاحظة والنظر في مفردات الموضوع ومحمولاته، وهو ما يعرف بالدليل الاستقرائي، الذي يسير من الجزء إلى الكل أو العام، وهو قياس تمثيلي تام.



المطلب الثالث: التعريف بالصفات السلبية

الصفة السلبية: هي كل صفة مدلولها عدم أمر لا يليق بالله سبحانه وتعالى[١]، وهي خمس: القِدَم ، والبَقَاء، والمخالفة للحوادث، والقيام بالنفس، والوحدانية[٢].

وتسمى هذه الصفات بمُهمَّات الأمَّهات؛ لأنه يلزم من نفي ضد هذه الخمسة تنزيهه تعالى عن جميع النقائص[٣].

وليس المراد بكونها سلبية، أنها مسلوبة عن الله تعالى ومنفية عنه ، وإلَّا لزم أن يثبت له الحدوث وطروّ العدم والمماثلة الحوادث ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيراً، بل المراد بكونها سلبية: أن كل واحدة منها سلبت (نفت) أمراً لا يليق به جلَّ وعزَّ[٤]. فالقِدَم سلبٌ (نفي) لأولية الوجود، والبقاء سلبٌ لأخرية الوجود ... وهكذا.

والحق أنَّ الصفات السلبية لا تنحصر في هذه الخمسة، إذ من جملتها: أنه لا ولد له، ولا زوجة، ولا بسيطاً، ولا مركباً، ولا في مكان، ولا في

---

(١) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجوري (ص ٦٤)، ط: دار الكتب العلمية- بيروت- الثانية ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

(٢) حصرها بهذا العدد الإمام اللقاني في الجوهرة، والباجوري في شرحها (ص ٦٤- ٦٥)، والدردير في الخريدة البهية (ص٥٤)، تحقيق/ عبدالسلام عبد الهادي، ط: دار البيروني.

(٣) شرح الصاوي على الجوهرة (ص ١٤٨)، تحقيق/ د. عبدالفتاح البزم، ط: دار ابن كثير- دمشق، الثانية ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

(٤) شرح الخريدة البهية للدردير (ص ٥٤).



زمان، ولا جهة، وغير ذلك، وإنما اقتصر على هذه الخمسة لأنها أُمَّهاتها[١]، فيكتفى بها عما سواها من الجزيئات الكثيرة. وهذه الصفات لم يختلف بها العلماء، بل يتفق الجميع على القول بها[٢].



(١) شرح الصاوي على الجوهرة(ص١٤٨)، تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجوري (ص٦٥).
(٢) شرح المقاصد للإمام السعد التفتازاني (٤/٦٩).



المبحث الثاني
الاستدلال المنطقي في إثبات الصفات السلبية

المطلب الأول
الاستدلال المنطقي في إثبات صفة القِدم

القِدم لغة:

هو ما عَتُق وطالت مدته بطريق المبالغة، وهو المتقدم على غيره، ولم يستعمل هذا الإسم فيما لا يسبقه غيره، لكن استعاره المتكلمون، واستعملوه للإخبار عن الأول: بأنه قديم لم يزل، لا أول لوجوده، والقِدَم ضد الحدوث، وأصله: قَدُم، يَقدَمُ، قَدَماً، وقدامة، وتقادماً، وهو قديم، والجمع قدماء(١).

وقال الإمام الجويني: هو كل موجود استمر وجوده، وتقادم زمناً متطاولاً، فإنه يسمى قديماً في إطلاق اللسان، قال الله تعالى: **{كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ}** (٢).

القِدم اصطلاحاً:

القِدم في حقه تعالى بمعنى الأزلية، التي هى كون وجوده غير مستفتح، فليس معناه تطاول الزمن، فإن ذلك وصف الحادثات(٣).

ويطلق القديم أيضاً على الموجود الذي ليس وجوده مسبوقاً بالعدم، فالله ليس له بداية(٤).

---

(١) تهذيب اللغة للأزهري أبو منصور (٩/٥٦)، تحقيق/ محمد عوض مرعب، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت الأولى، ٢٠٠١م ، الكليات معجم في المصطلحات للكفوي (٤/٤٦) تحقيق/ عدنان درويش ، ط: دار الكتاب الإسلامي– القاهرة، الثانية ١٩٩٢م.

(٢) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين الجويني (ص ٣٢)، تحقيق/ د. محمد يوسف موسي، ط: مكتبة الخانجي – مصر ١٩٥٠م.

(٣) المسامرة في شرح المسايرة للكمال بن الهمام (١/٢٢)، ط: المكتبة الأزهرية للتراث.

(٤) الإرشاد للجويني (ص ٣٢)، المسامرة لابن الهمام (١/ ٢٢).



وقال الإمام أبو الحسن الأشعري : "قال بعض المتكلمين معنى القول أن الله قديم أنه لم يزل كائناً لا إلى أول وأنه المتقدم لجميع المحدثات لا إلى غاية"(١).

فالقدم نفي سبق العدم، ونفي سبق الإمكان، ونفي وجود الضدَّ، ونفي المادة الأزلية وغيرها، ولا يوصف بالقدم إلا الله تعالى على وجه القدم الذي وجوده غير مسبوق بالعدم، فلا أول لوجوده، وهو غير مستفتح الوجود.

قال الإمام الإيجي: " وأما غير ذات الله تعالى وصفاته فلا يوصف بالقدم بإجماع المتكلمين لأن ما سوى الله تعالى مخلوق وكل مخلوق حادث عندهم وجوزه الحكماء إذ قالوا العالم قديم"(٢).

وقد استخدم المنطق وقانونه في معرفة صفة القِدَم للقديم، وتمييزها عن الحادث.

ومن هنا أُطلق على صفة القدم أنها صفة سلبية، أي سلب تصور الحدوث، وهي ليست موجودة قائمة بالنفس كالعلم، وإنما هي سلب العدم السابق للوجود ، أو عدم الأولية للوجود، أو استمرار الوجود في الماضي(٣)، وهذه القضية التنزيهية منطقية إذ من المحال كون الحادث هو الإله.

قـــال الإمـــام الإيجي: " من مباحث القديم (أنه يوصف به) أي بالقِدم

---

(١) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للإمام الأشعري (١٤٦/١)، تحقيق/ نعيم زرزور، ط: المكتبة العصرية، الأولى ١٤٢٦هـــ - ٢٠٠٥م.

(٢) كتاب المواقف لعضد الدين الإيجي (٣٧٣/١) تحقيق/ عبد الرحمن عميرة، ط: دار الجيل - لبنان - بيروت، الأولى ١٤١٧هـــ- ١٩٩٧م، شرح المواقف للشريف الجرجاني (٢٠٢/٣)، ط: دار الكتب العلمية- بيروت، الأولى ١٤١٩هـــ- ١٩٩٨م.

(٣) الكليات لأبي البقاء الكفوي (٤٧/٤).



ذات الله تعالى اتفاقاً من الحكماء وأهل الملة، ويوصف به أيضاً صفاته عند الأشاعرة ومن يحذو حذوهم، فإنهم أجمعوا على أن لله سبحانه صفات موجودة قديمة قائمة بذاته تعالى(١).

والمعتزلة جعلت القدم أخصَّ وصف لذاته تعالى، وقالوا:" إنا لو قلنا بالصفات لله تعالى، صرنا قائلين بالقدماء، أو صرنا قائلين بأن الله تعالى محل للحوادث، لأن الصفات إما أن تكون قديمة، أو حادثة، فإن كانت قديمة، فهو القول بالقدماء، وإن كانت حادثة، يصير تعالى محلا للحوادث، لحلول الحوادث، وكلا القولين باطل، فيجب أن يمتنع القول به، وسموا أنفسهم أهل التوحيد، لنفيهم الصفات، مع أن نفي الصفات أصلا إنكار للصانع"(٢).

فهم بالغوا في قضية التنزيه، وجعل مقدمات لذلك مثل الإلزمات، حتى وصلوا إلى إنكار ما يليق به ويستحقه تعالى، فكان أثر المنطق في استدلالهم واضح، فقد أثبتوا له تعالى القِدَم كأخص وصف له تعالى لا صفة، وسموه القديم، وأنكروا أن يشاركه أي وصف آخر له معه؛ خشية التعدد المنافي لإسم القديم، وهذه قضية منطقية لديهم، ومع أنهم أنكروا أن يكون معه قديم من صفاته، إلا أنهم وقعوا فيما أنكروه، وأثبتوا له أحولاً، هي معان عند أهل السنة، لكن المعتزلة أثبتوها بعيداً عن الذات خشية التناقض المنطقي؛ إذ أن المتكثر في نظرهم يناقض التوحيد، وهو نتيجة منطقية صادقة لكن هذه النتيجة المنطقية غير صائبة، لأنها ليست بالصورة المنطقية التي فهمها المعتزلـــة، وهي نفي الصفات القائمة به وإثبات صفات أو أحوال بعيدة عنه

---

(١) المواقف للإيجي (١/٣٧١)، شرح المواقف للجرجاني (٣/٢٠٠).

(٢) أصول الدين للإمام أبي اليسر البزدوي (ص ٤٦) تحقيق/ د. هانز بيتر، ط: المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة ٢٠٠٣م.

منفكة عنه بالكلية.

والدليل النقلي على ثبوت صفة القدم لله تعالى: قوله تعالى: ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾(١).

والدليل العقلي :

الدليل الأول: إن القدم واجب لله تعالى، أي أن وجوده تعالى غير مسبوق بعدم، وإلا لزم افتقاره إلى محدِث، ويمكن الإستدلال على ذلك منطقياً في قياس استثنائي متصل وهو :

إن لم يكن الله تعالى قديماً، لزم افتقاره إلى محدث، ومحدثه إلى محدث وهكذا يستلزم ذلك فرض التسلسل (**مقدمة كبري**)

لكنه لا يفتقر إلى محدث؛ لأنه يؤدي إلى التسلسل الباطل (**مقدمة صغرى**)

أن يكون الله قديماً. (**النتيجة**)

لأنه يلزم من استثناء نقيض تالي الكبرى، وهو (عدم افتقاره إلى محدث)، إنتاج نقيض مقدم الكبرى وهو(أن يكون الله تعالى قديماً)، وهو المطلوب.

ومعنى الدور والتسلسل:

وذكر الإمام السعد التفتازاني: يريد بيان استحالة الدور(٢) والتسلسل(٣)،

---

(١)سورة الحديد: (٣)

(٢) هو: توقف الشيء على ما يتوقف عليه، إما بمرتبة أو مراتب، بمعنى أن يتوقف الشيء في وجوده المطلق على شيء أخر، إلا أن هذا الشيء متوقف في ذلك الوجود وفي نفس الوقت على ذلك الشيء الأول ، فمن المحال أن يوجد هذا الشيء أو ذاك، ينظر شرح السنوسية الكبري المسماه عقيدة أهل التوحيد للإمام أبي عبدالله السنوسي (ص ١١٠) تحقيق/ السيد يوسف أحمد، ط: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الأولي ١٩٧١م.

(٣) وهو: فرض أن المخلوقات كلها متوالدة عن بعضها إلى ما لا نهاية ، بحيث يكون كل واحد منها معلولًا لما قبله وعلة لما بعده، دون أن تنبع هذه السلسلة أخيراً من علة واجبة الوجود،=

وعبر عنهما بعبارة جامعة وهي: أنه يستحيل تراقي عروض العلة والمعلولية لا الى نهاية ، بأن يكون كل ما هو معروض للعلية، معروضاً للمعلولية، ولا ينتهي إلى ما تعرض له العلية دون المعلولية، فإن كانت المعروضات متناهية فهو الدور ، أو غير متناهية فهو التسلسل.

وبطلان الدور:

فإنه يستلزم تقدم الشئ على نفسه، ووجه الإلزام أن الشيء إذا كان علة لأخر كان متقدماً عليه ، وإذا كان الاخر علة له ، كان متقدماً عليه، والمتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء ، فيكون الشيء متقدماً على نفسه ، ويلزمه كون الشيء متأخراً عن نفسه، وهو معنى احتياجه إلى نفسه، وتوقفه على نفسه ، والكل بديهي الاستحالة [(١)].

وبطلان التسلسل:

" أنه لو لم تنته سلسلة المعلولات الى علة محضة ، لكانت الجملة التي هي نفس مجموع الموجودات الممكنة المستند كل منها الى الاخر موجوداً ممكناً، وفاعلها المستقل ليس نفسها ولا جزءاً منها لامتناع عليَّة الشيء لنفسه ولعلله ، بل خارج واجب، فوجد بعض أجزاء السلسلة ، ويوجب انقطاعها ، وعدم استناد ذلك الجزء الى جزء آخر، لامتناع اجتماع مؤثرين"[(٢)].

وفرض التسلسل أيضاً منقوض بالحس والمشاهدة نفسها ، ذلك أننا جميعاً نعلم بأن هناك مخلوقات نوعية انقرضت وانتهت ، فلو صح أن

=هي التي تضفي التاثير المتوالد على سائر تلك الحلقات، ينظر كبرى اليقينيات الكونية للدكتور الشهيد محمد سعيد البوطي (ص ٨٢)، ط: دار الفكر – دمشق، الثامنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

(١) شرح المقاصد للتفتازاني (١١٢/٢).

(٢) شرح المقاصد (١١٤/٢).



الموجودات تتسلسل إلى ما لا نهاية له ، بأن تكون كل حلقة فيها معلولاً لما قبلها، وعلة لما بعدها ؛ لما انقرضت هذه الموجودات، فلما دل الحس ودلت المشاهدة على انقراضها وعدم استمرارها في التوالد، علمنا أن الحلقة الأخيرة فيها معلولة فقط، وليست بعلة لسابقتها، وهذا إخلال بنظام التسلسل المزعوم[١]، فلا بد أذن أن تكون الموجودات كلها مستندة في وجودها إلى ذات واجبة الوجود.

لأن هذه الذات لا تكون واجبة الوجود إلا إذا كانت مؤثرة في غيرها، غير متأثرة بسواها، وذلك يستلزم أن تكون متصفة بالقدم، وهذا الاستلزام هو من النوع (البيَّن بالمعنى الأعم) الذي يلزم فيه من تصور المتلازمين تصور اللزوم بينهما، دون الحاجة إلى دليل[٢]. وهذا الدليل لا يمكن أن يماري فيه العقل ، ولابد وأن يجزم به.

<u>**الدليل الثاني:**</u>

إن الله تعالى أما أن يكون قديماً أو حادثاً، وهذه قضية حقيقية (**مانعة جمع وخلو**) من أقسام القضية الشرطية المنفصلة، وهي تستلزم أربع متصلات موافقة لها في الحكم والكيف (السلب والإيجاب)، فيجوز تحويلها إلى كل واحد منها، لأنه لا واسطة بين القديم والحادث، فالقديم: ما لا ابتداء لوجوده، والحادث: ما لوجوده ابتداء، إذ لا واسطة بين السلب (وهو قولنا ما لا ابتداء لوجوده)، والإيجاب (وهو قولنا ما لوجوده ابتداء).

---

(١) كبرى اليقينيات الكونية (ص ٨٢).

(٢) ضوابط المعرفة عبدالله حنبكة (ص ٣٤ وما بعدها)، ط: دار القلم دمشق، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

هذه المتصلات هي:

- إذا كان الله تعالى قديماً فهو ليس بحادث .
- إذا كان الله تعالى حادثاً فهو ليس بقديم.
- إذا لم يكن الله تعالى قديماً فهو حادث.
- إذا لم يكن الله تعالى حادثاً فهو قديم.

هذه المتصلات الأربع مؤداها واحد بالنظر إلى القضية المنفصلة الرئيسة، وهي: (أن الله تعالى إما أن يكون قديماً أو حادثاً).

فإذا قولنا:

إذا لم يكن الله تعالى قديماً فهو حادث (**مقدمة كبري**)

لكنه ليس بحادث (**مقدمة صغرى**)

إن الله تعالى قديم (**النتيجة**)[1]

وهذا قياس استثنائي متصل، يلزم من استثناء نقيض تالى المقدمة الكبرى (وهو: أن الله تعالى ليس بحادث)، انتاج نقيض مقدم المقدمة الكبرى (وهو: أن الله تعالى قديم) وهذا برهان أخر لا يمكن أن يماري فيه العقل، بل لابد وأن يجزم به.

لكن العقل بعد ذلك قد يعجز عن تصور صفة القدم، فإن قيل لنا أنه سبحانه وتعالى قديم لا أول له،فإننا نذهب لنتخيل صورة عدم الأولية فلا نستطيع أن نتصور ذلك، إذ أنه معنى طارئ على مخيلتنا لم تسبقه رؤية حقيقته أو ممارسة له بذاته، لذلك فلا مطمع لأن يهضم خيالنا أو تصورنا هذا

(١) لأن الحادث يحتاج إلى محدث يحدثه، ومحدثه يحتاج إلى محدث.. وهكذا يلزم الدور أو التسلسل، وكلاهما باطل.

المعني.

غير أن من السهل علينا جداً ، وقد أدركت هذه الحقيقة وآمنّت بها عن طريق البرهان العلمي – الأدلة النقلية والعقلية – التي ذكرناها ، أن تتيقنها وتعتقد بها اعتقاداً جازماً دون أن تنتظر إمكان تصورك لها، لأن من السهل عليك أن تفهم أن عقلك لم يستوعب جميع حقائق الوجود، وفي ذلك يقول الفلاسفة وعامة العقلاء والباحثين: (عدم الوجدان للشيء لا يستلزم عدم وجوده في الواقع)، والعقل إنما يدرك بواسطة نوافذ الحواس الخمس، والحواس الخمس تحس بقدر محدود، والى مسافة محدودة، فهل هذا يعني أن ما وراء هذا المحدود هو اللاشيء ؟!.

إن الاستمرار اللانهائي لا يدرك ، وليس ذلك إلا لأن الطاقة الفكرية في الانسان محدودة ومتناهية ، ولكن ذلك لا يعني أن العقل يجزم باستحالته ، فرب أمر يدرك العقل إمكانه أو وجوده، وهو في الوقت نفسه يعجز عن تصوره وإدراك كنهه[١].



(١) كبرى اليقينيات الكونية (ص ١٤ وما بعدها).

المطلب الثاني
الاستدلال المنطقي في إثبات صفة البقاء

تعريف البقاء:

البقاء: ضد الفناء وهو امتناع العدم، فبقاؤه تعالى " عبارة عن امتناع عدمه"، وبقى الشئ: يبقى بقاء، وبقى بقياً، وهو مشتق من بقى ، ومعناه الدوام والاستمرار والثبات، والباقي هو: " الذي يكون مستقر الوجود"(١).

وقد يكون البقاء لأجلٍ، كما في الدنيا أي: مشروط بشرط الحياة، وقد يكون ليس له آخر كما هو في الجنة، ويسمى حينئذ الخلد.

أما بقاء الله تعالى فليس مشروطاً ببقاء من الخارج، بل بقاؤه تعالى لذاته سبحانه، ولذلك : اتفق المتكلمون على إطلاق اسم الباقي على: الخالق، والمخلوق، كاسم مشترك من الأسماء المشتركة، التي تتفق فيها الألفاظ، وتختلف فيها الذوات.

قال أبو هاشم الجبائي : إن الباقي هو الله تعالى، ولا يسمى المخلوق حال حياته باقياً، إلا على سبيل المجاز(٢).

فالبقاء: " هو الذي لا ينتهي تقدير وجوده في الاستقبال إلى آخرينتهي إليه، ويعبر عنه بأنه أبدي الوجود"(٣).

واختلف المتكلمون في صفة البقاء هل هي صفة قائمة بالذات، زائدة

---

(١) لسان العرب لابن منظور(٧٩/١٤) ط: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ، المطالب العالية من العلم الألهي للإمام فخر الدين الرازي(٢١١/٣) تحقيق/ د. أحمد حجازي السقا، ط: دار الكتاب العربي- بيروت، الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

(٢) أبكار الأفكار في أصول الدين للإمام سيف الدين الآمدي (٤٤٠/١) تحقيق/ د. أحمد محمد المهدي، ط: دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الثانية ١٤٢٤ه- ٢٠٠٤م.

(٣) لسان العرب لابن منظور (٧٩/١٤)



على الذات، أم لا.

فذهب الأمام الأشعري وعامة مذهب أهل السنة من الأشاعرة إلى: أن الله تعالى باقٍ ببقاء زائد عليه يقوم بالذات، وهذا شرط في الصفات، فبقاء العلم، والحياة، شرط في الأول سبحانه وبقاء ذاته وصفاته، فالبقاء صفة سلبية لواجب الوجود.

ونفى متكلموا الأشاعرة شرطاً في بقاء البقاء في الذات، والصفات، وإنما هو قائم بالذات، قديم بقدم الذات والصفات، ولا دور في بقاء الذات؛ لأنه قائم كالحياة لنسفه تعالى، لا أول له، والذات القديمة العليَّة قائمة بنفسها كاملة شروط كمالها وتمامها ومنه البقاء(١).

وبقاء الذات ليس كبقاء المخلوق، بزيادة شئ فيه مشروط بوجوده زماناً، لأن بقاء الله تعالى كالقدم، وسلب العدم، وبقاء الله تعالى، سلب السَّنَة والنوم والعجز والموت فهو حي لا يموت، وبقاء الله تعالى لا تعلق له بالزمان، ولا بوجود زمانين؛ لأنه تعالى ليس زمانياً(٢).

ورفض المعتزلة ومنعوا أن يكون الباري تعالى باقياً ببقاء زائد على الذات، وهذا المنع منطقي لديهم، إذ قالوا لو كانت كذلك، للزم أن تكون الذات مفتقرة لها، لأنهم يرون البقاء لذاته تعالى، ومنعوا أن يكون الباري تعالى باق ببقاء زائد، أي أن صفاته تعالى أيضاً باقية لذاته تعالى، ليس ببقاء زائد، ولو كان ذلك البقاء زائداً للزم التسلسل.

ورد عليهم: بأن الصفة هذه لو كانت زائدة على الذات، للزم التسلسل

---

(١) أبكار الأفكار للآمدي (٤٤١/١).

(٢) شرح معالم أصول الدين للإمام ابن التلمساني (ص ٣٧٣-٣٧٤) تحقيق/ نزار حمادي، ط: دار الفتح للدراسات والنشر- عمان، الأولي١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

إلى من أضاف البقاء، وعليه: فيبطل أن يكون إله، وأن الإله لا صفة له زائدة عليه، يتعلق بها بقاؤه، بل البقاء من حيث المعنى يعني نفي الفناء والتناهي وعدم الدوام، وتعني نفي الآخرية.

ومن هنا فإن الخلاف في صفة البقاء هل هي نفسية أم ذاتية، بمعنى هل البقاء لذاته أم هل البقاء زائد على الذات لدى المتكلمين، يعود إلى المقدمات المنطقية لدى كل منهم:

فنفى المعتزلة أن يكون القديم باق ببقاء زائد على الذات بأن يكون محوِجا إلى بقاء خارج عنه، وهو نفي منطقي صحيح ، لأنه لا يصح أن يكون الباقي ببقاء خارج عنه يبقى به.

وأما من قال إن البقاء صفة زائدة على الذات، أراد أنه يستحيل خلو الذات عن البقاء، وأنه يكون ببقاء لذاته لا خارجاً عنه.

وأثر المنطق هنا: أن البقاء لذات واجب الوجود وليس ببقاء زائد؛ لأن ذلك يقتضي التسلسل، وبقاؤه مطلق لأنه ليس زمانياً، لأن الزماني ينتهي بالجرم الذي يحمله، والله خارج عن ذلك كله.

وبقاء الحوادث مؤقت بوقت متعلق بزمانين، وبقاء واجب الوجود ليس بوجود زماني فهو إذن باق لذاته، ويتصف ببقاء زائد لدى أهل السنة، وليس معنى بقاء زائد، أنه محوج إلى ثبات خارج عنه، وإنما يعني ذلك أن الذات لا تخلو عن البقاء.

وهكذا استخدمت الأقيسة المنطقية في المسائل الكلامية التي تثبت المغايرة بين بقاء واجب الوجود وبقاء الحوادث، حيث أن: من كمال الموجود

بقاؤه دون حاجة لغيره، وهو ما يغاير الحوادث التي بقاؤها ليس لذاتها، بل خارج عنها، والنتيجة: أن الذي ثبت بقاؤه دون تغير هو الذي يستحق الألوهية.

وهي قضية شرطية منفصلة: إما واجب الوجود باق لذاته ، أو أنه محتاج في بقائه إلى بقاء زائد عليه لثباته.

النتيجة: أن ما ثبت حاجته للبقاء إلى الغير هو الحادث، وذلك الغير هو واجب الوجود.

يمكن إثبات صفة البقاء لله تعالى عن طريق الاستدلال المنطقي، وهو أن نقول:

إن الله تعالي إما أن يكون باقياً أو فانياً،(١) وهذه قضية حقيقية (مانعة جمع وخلو)، والتي تستلزم أربع نتصلات، كما بيَّنا في صفة القدم، وهي:

- إذا كان الله تعالى باقياً فهو ليس بفانٍ
- إذا كان الله تعالى فانياً فهو ليس بباقٍ
- إذا لم يكن الله تعالى باقياً فهو فانٍ
- إذا لم يكن الله تعالى فانياً فهو باقٍ

جميع هذه القضايا المتصلة مؤداها واحد بالنظر إلى القضية المنفصلة الرئيسة، وهي (إن الله تعالى إما أن يكون باقياً أو فانياً) فنأخذ أي قضية منهم مثلاً:

---

(١) إذ النسبة بين معنى البقاء ومعنى الفناء هي التناقض، وهي النسبة بين معنيين من جهة عدم إمكان اجتماعهما معاً ، وعدم إمكان ارتفاعهما معاً، في شي واحد وزمان واحد، ينظر: ضوابط المعرفة عبد الرحمن حنبكة (ص ٥٥).

إن الله تعالى لو لم يكن باقياً لكان فانياً (**مقدمة كبرى**)

لكن الله تعالى ليس فانياً؛ لأنه لو كان فانياً لكان حادثاً ويحتاج إلى محدث يحدثه، ومحدثه يحتاج إلى محدث ... وهكذا يلزم الدور أو التسلسل وكلاهما باطلان (**مقدمة صغرى**)

أن الله تعالى يتصف بالبقاء (**النتيجة**)

وهذا قياس استثنائي متصل، يلزم من استثناء نقيض تالي الكبرى وهو: (أن الله تعالى ليس فانياً)، انتاج نقيض مقدم الكبرى وهو: (أن الله تعالى يتصف بالبقاء) وهو المطلوب.

لذلك فإن الله تعالى أبدي ليس لوجوده آخر، فيستحيل أن يلحقه العدم؛ لأنه قد ثبت قدمه، وما ثبت قدمه استحال عدمه؛ لأنه لو جاز عدمه لاحتاج انعدامه بعد وجوده إلى علة لاستحالة الترجيح بلا مرجح.

فإما أن ينعدم بنفسه بأن يكون انعدامه أثراً لقدرته، وهذا باطل؛ لأنه ثبت عدم استناد وجوده إلى غيره، فلزم أن يكون وجوده له من نفسه، فإذا ثبت أن وجوده مقتضي ذاته المقدسة ، استحال أن تؤثر ذاته على اعدامه تعالى الله عن ذلك.

وإما أن ينعدم بمعدم يضاده(١)، فيمتنع وجوده معه، لأن ذلك الضد المقتضي نفيه إما قديم وإما حادث، ولا يجوز أن يكون قديماً وإلا لم يوجد معه، للزوم انتفاء وجود الباري سبحانه وتعالى مع ذلك الضد من الابتداء أصلاً، كيف وقد ثبت وجوده تعالى أزلاً!

(١) إن التضاد يمنع الاجتماع بين الشيئين الذين اتصفا به، ضوابط المعرفة (ص ٧٥).

ولا يجوز أن يكون الضد حادثاً، إذ ليس الحادث في مضادته للقديم بأولى من القديم في مضادته للحادث، حيث يدفع القديم وجود ضده الحادث، لأن القديم أقوى من الحادث(١).

ويمكن فهم هذه الصفة بالطريقة ذاتها التي تفهم بها صفة القدم، إذ كلا الصفتين لا مقياس في الخيال لهما، وإن كان في العقل دليل على ثبوتها، فمن المستحيل أن يستطيع الخيال تصورهما وفهم حقيقتهما، وإن كان العقل يجزم في الوقت نفسه بثبوتها، وهكذا تعلم أن عدم قدرة العقل على تصور الشئ ليس دليلاً على عدمه البته، كما هو واضح معلوم(٢).



(١) المسامرة لابن الهمام (١/ ٢٤- ٢٥).
(٢) كبرى اليقينيات الكونية (ص ١١٥).

المطلب الثالث
الاستدلال المنطقي في إثبات صفة المخالفة للحوادث

المخالفة للحوادث:

معناها: أن الله تعالى ليس مماثلاً لشئ من الحوادث الموجودة والمعدومة مطلقاً، فهي عبارة عن: سلب الجرمية، والعرضية ، والكلية ، والجزئية[1]، ولوازمها عنه تعالى.

فلازم الجرمية هو التحيز ، ولازم العرضية هو القيام بالغير ، ولازم الكلية هو الكبر ، ولازم الجزئية هو الصغر[2].

ونفي المماثلة للحوادث يفيد الكثير من الأمور منها:

– أنه تعالى ليس بعرض؛ لأن العرض يحتاج إلى جسم يقوم به ، فيستحيل وجود العرض قبل الجسم، وقد ثبت أن الله تعالى قبل كل شي، وموجده[3].

– أنه تعالى ليس بجوهر؛ لأن من شأن الجوهر الاختصاص بحيِّزه، وكل متحيِّز محتاج إلى حيِّزه، وغلاِله ليس بمحتاج.

– أنه تعالى ليس بجسم؛ لأن الجسم مؤلف من جواهر وأعراض، وقد ثبت حدوثهما[4].

– أنه تعالى ليس في جهة أو مكان، لأنه تعالى لو كان في مكان أو جهة لزم قدم المكان والجهة، وتقدم أنه لا قديم سوى الله تعالى[5].

---

(١) أي: ليس الله تعالى جرماً ولا عرضاً ولا كلاً ولا جزءً.

(٢) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجوري (ص ٦٨).

(٣) المسامرة شرح المسايرة (ص ٢٩).

(٤) المطالب العالية للرازي (٢/ ٢٥)، شرح المواقف للشريف الجرجاني (٨/٢٥).

(٥) شرح المواقف للشريف الجرجاني (٨/ ١٩- ٢٠).



فالألوهية تستلزم البعد عن جميع النقائص، ومن أبرز مظاهر النقص ما تتلبس به الحوادث من الصفات، التي هي في الحقيقة ليست إلا نتيجة حدوثها وحاجتها إلى الموجِد والمخَصِص، وهذا الاستلزام هو من اللزوم البين بالمعنى الأخص(١)(٢).

واختلفت الآراء في حلول الحوادث في ذات الله تعالى، فيرى متكلمو أهل السنة من الأشاعرة نفي حلول الحوادث في ذاته تعالى ، ويقر غيرهم كالحنابلة بالتغير والتجدد في الصفات الفعلية والاختيارية، ويرى بعض فرق المسلمين كالمجسمة حدوث الإرادات والأفعال في الذات، وأيدَّ ابن تيمية الحلول لكنه فرَّق بين نوع الحوادث ، وعين الحوادث، كما يرى فقال: مالا يخلو عن الحوادث هو الله تعالى، لا يخلو عن نوع الحوادث التي هي صفاته القديمة، مثل الإرادة القديمة، وما لا يخلو عن عين الحوادث، مثل الكلام الحادث، وما لا يخلو عن الحوادث إذا كان معلولاً كالعالم وما فيه من معلولات.

وترى طائفة الكرامية تجدد قيام الحوادث في الذات، وهذه الحوادث التي جوزت حلولها من الإرادة والترجيح والفعل في الذات تعود إلى القدرة، ووافق أيضاً ابن تيمية الكرامية في أنهم التزموا بالقول بالفاعلية الأزلية، فقالوا: بحوادث لا أول لها.

---

(١) اللزوم البين بالمعنى الاخص: وهو ما لا يحتاج في الجزم به إلى تصور كل من اللازم والملزوم ، بل يكفي مجرد تصور الملزوم ، كلزوم الزوجية للاربعة ، إذا الاربعة ملزوم والزوجية لازم ، ويكفي تصور الاربعة للحكم عليها بالزوجية فلا حاجة الى تصور الزوجية ، وهو المعتبر في الدلالة الالتزامية عند المحققين.

(٢) كبرى اليقينيات الكونية (ص١١٧).



ورفض متكلو أهل السنة الأشاعرة قيام الحوادث في الباري تعالى؛ لأنه التزام بالانقلاب من الامتناع الذاتي، إلى الإمكان الذاتي، وهذه القابلية ممتنعة في الباري تعالى، وأن صفاته تعالى صفات كمال، وامتناعها عنه وعدم حلولها المطلق ثم تجددها غيه بعد أن لم تكن: محال، ومحال خلوه منها، إذ يعني ذلك عجز، ونقص فيه: عند عدمها فيه، وأيضاً كيف يتأثر تعالى بأحوال مخلوقاته، فأثبتوا الصفات القديمة الأزلية دون حلول فيه(١).

وأثر المنطق في قضية الحوادث والذات، أن ما تحل به الحوادث فهو حادث، وثبت أن الله تعالى مُحدِث، فالله تعالى لا تحل به الحوادث، ويعني ذلك: إثبات الحوادث، ويلزم إثبات المُحدِث، وإثبات امتناع خلو الجسم منها، ويلزم أن الله تعالى ليس بجسم لمخالفته للحوادث.

والدليل على أنه تعالى مخالف للحوادث قوله تعالى: (**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**(٢)).

والدليل العقلي هو:

إن الله تعالى ليس بجوهر، والجوهر هو الجزء الذي لا يتجزأ، لأنه تعالى لو كان جوهراً لأوهم التركيب والتحيز، فإن شأن الجوهر الاختصاص بحيزه، ويستحيل أن يقال أن الله تعالى أصل للمتركبات، التي تتركب هي منه(٣).

والجوهر إما متحرك أو ساكن ، وهذه قضية حقيقية (مانعة جمع

---

(١) شرح المواقف للشريف الجرجاني (٨/٣٦).

(٢)سورة الشورى: (١١٠)

(٣) التمهيد لقواعد التوحيد للإمام أبي المعين النسفي (ص ٢٦)، تحقيق/ الشيخ محمد عبدالرحمن الشاغول، ط: المكتبة الأزهرية للتراث.

وخلو)، لأن الجوهر لا ينفك عن أحدهما ، وكل من الحركة والسكون حادثان، فيكون الجوهر حادثاً، ويمكن الاستدلال على حدوث الجوهر بطريقتين وهما :

الجوهر لا يخلو عن الحوادث	(**مقدمة صغرى**)
كل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث	(**مقدمة كبرى**)
الجوهر حادث	(**النتيجة**)

الطريقة الثانية:

الجوهر ملازم للعرض	(**مقدمة صغرى**)
كل عرض حادث	(**مقدمة كبرى**)
الجوهر حادث	(**النتيجة**)

هذان القياسان اقترانيان حمليان من الشكل الأول، يظهر من خلالهما أن الجوهر حادث، والله سبحانه وتعالى ليس بحادث؛ لأنه تعالى قديم كما اثبتنا ذلك، فالله تعالى ليس بجوهر .

ويمكن الاستدلال على هذه القضية ايضاً كما يلي:

إذا كان الله تعالى جوهراً فهو حادث	(**مقدمة كبرى**)
لكن الله تعالى ليس حادثاً، لثبوت قدمه تعالى	(**مقدمة صغرى**)
إن الله تعالى ليس جوهراً	(**النتيجة**)

هذا قياس استثنائي شرطي متصل، يلزم من استثناء نقيض تالى المقدمة الكبري وهو (أن الله تعالى ليس بحادث)، انتاج نقيض المقدمة الكبرى وهو (أن الله تعالى ليس جوهراً).

الدليل الثاني:

الله تعالى ليس في جهة أو مكان، لأنه تعالى ليس بجوهر ولا عرض، ولأن الجهة تختص لذات الشئ؛ لأن الجهات كلها متساوبات بالنسبة للمقابل، فلا يجوز أن يكون الله تعالى في جهة : " لأن الجهة التي تختص بالله تعالى لا تختص به لذاته، فاختصاصه ببعض الجهات ليس بواجب لذاته، والجهات كلها متساوية بالاضافة إلى المقابل للجهة" [(١)]، فإذا قيل: إن الله تعالى اختص بجهة فوق؛ لأنها أشرف الجهات، نجيب: إنما صارت الجهة جهة؛ لأنه خلق العالم في هذا الحيز الذي خلقه، وعندما خلق الله العالم، لم يكن هناك فوق ولا تحت أصلاً؛ لأن جهة فوق وتحت، مشتقات من الرأس والرجل، وعندما خلق الله العالم ، لم يكن هناك حيوان إذ ذاك، حتى تسمى الجهة التي تلي الرأس فوقاً، والمقابل لها تحتا.

والجواب: أن كل موجود يقبل الاتصال، فوجوده لا متصلاً ولا منفصلاً أمر محال، وإن كل موجود يقبل الاختصاص بالجهة، فوجوده مع خلو الجهات عنه أمر محال، أما الموجود الذي لا يقبل الاتصال، ولا الاختصاص بالجهات، فوجوده تعالى ليس بمتحيز، ولا هو في متحيز[(٢)].

ومن هنا كانت المقدمات المنطقية القطعية تنفي حصر واجب الوجود في حيز ومكان، لأن إثبات ذلك ينفي عنه أن يكون واجباً للوجود.

أ – ويمكن لنا أن نستدل على نفي الجهة عن الله تعالى من خلال القياس الاقتراني الشرطي المتصل، فنقول:

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد لحجة الإسلام الغزالي (ص ١٥٥)، ط: سقيفة الصفا العلمية – ماليزيا، طبعة خاصة للأزهر الشريف ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.

(٢) الإقتصاد في الاعتقاد (ص ١٥٥- ١٥٦).

إن كان الله تعالى متحيزاً أو مختصاً بجهة لزم جواز الحركة والسكون عليه **(مقدمة كبرى)**

كل من جازت عليه الحركة والسكون حادث **(مقدمة صغرى)**

أن الله تعالى ليس متحيزاً ولا مختصاً بجهة لأنه تعالى قديم **(النتيجة)**

وقد ثبت بالأدلة النقلية والعقلية اتصاف الباري تعالى بالقدم، وأن الحوادث لا تتصف بالقدم، فلزم انتفاء الحركة والسكون عليه تعالى، وبالتالي انتفاء كونه تعالى متحيزا بجهة[(١)]، وهو المطلوب.

ب- ويمكن الاستدلال ايضاً: بأن برهان مخالفة الله تعالى للحوادث هو القدم، "لأن كل ما وجب له القدم استحال عليه العدم، ولا شئ من الحوادث يستحيل عليه العدم، فلا شئ منها بقديم"[(٢)]، وهذا القياس من النوع الاستثنائي، ويمكن توضيحه كالاتي:

كل ما وجب له القدم استحال عليه العدم **(مقدمة كبرى)**

لكن لا شئ من الحوادث يستحيل عليه العدم **(مقدمة صغرى)**

لا شئ من الحوادث بقديم **(النتيجة)**

لأنه يلزم من استثناء نقيض تالي المقدمة الكبرى وهو (لا شئ من الحوادث يستحيل عليه العدم)، انتاج نقيض مقدم الكبرى وهو (لا شئ من الحوادث بقديم) وهو المطلوب.

---

(١) لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول لأبي الحجاج يوسف بن محمد المكلاتي (ص١٨١ وما بعدها)، تحقيق/ د.فوقية حسين محمود ، ط: دار الانصار- القاهرة ١٩٧٧م.

(٢) إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد للشيخ عبد السلام اللقاني(ص ١٢٥) تحقيق/ أحمد فريد المزيدي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

الدليل الثالث:

إن الله تعالى واجب الوجود منزه عن الجسمية، والمشابهة والمماثلة، وما يقتضي ذلك من: التراكيب، والتأليف، وليس هو مركباً من جوهر وعرض؛ لأن المركب منهما مسبوق بمن به تركب، لأن ذلك يكون معلولاً بالعلة التي بها تركب، ومن كان مركباً لا يكون متفرداً بالوجود؛ لأن من الوجود ما هو مثله مركب، والله تعالى (ليس كمثله شئ وهو السميع البصير) سورة الشورى: ١١ ، فانفرد الباري تعالى بلا ضد له، والأضداد جميعاً مركبة، إذن: وجب أن لا يكون مركباً ، وهو كذلك، فانتفى أن يكون جسماً وهو المطلوب.

ويمكن صياغة هذا منطقيا، نقول:

إذاكان الله تعالى جسماً فهو مؤلفاً من التراكيب والأجزاء والأبعاض **(مقدمة كبرى)**

لكن الله تعالى ليس مؤلفاً من التراكيب ، لأنه تعالى منفرداً بلا ضد له، والأضداد جميعاً مركبة **(مقدمة صغرى)**

إن الله تعالى ليس جسماً **(النتيجة)**

هذا قياس استثنائي شرطي متصل، يلزم من استثناء نقيض تالى المقدمة الكبري وهو (أن الله تعالى ليس مؤلفاً من التراكيب والأربعاض)، انتاج نقيض المقدمة الكبرى وهو (أن الله تعالى ليس جسماً). وهو المطلوب.



المطلب الرابع

الاستدلال المنطقي في إثبات صفة القيام بالنفس

قيامه تعالى بالنفس:

المراد بالنفس: الذات، لأن الصحيح جواز إطلاق النفس على ذات الله تعالى، باعتبار مأخذه من (النفيس) لأنه سبحانه أنفس الأشياء، وأعزها، قال تعالى: **(وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ)**(١) ، وأخبر أن المسيح – عليه السلام– يقول يوم القيامة: **(تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ)**(٢) ، أما النفس باعتبار مأخذه من (النفس) فلا يصح إطلاقه على الله تعالى.

والمراد بالقيام بالنفس عدم افتقاره تعالى إلى المحل والمخصص، أما عدم افتقاره إلى المحل فيراد به: عدم افتقاره تعالى إلى (ذات) يقوم بها، لا عدم افتقاره إلى (المكان)، لأن المكان منفي في حقه تعالى بصفة المخالفة للحوادث(٣).

والمراد بالمخصص: الموجد، أي أن الله تعالى مستغنٍ عن موجد يوجده، وهو سبحانه مستغني عن ذلك بصفة القدم ، لأنه لا يحتاج إلى الموجد إلا الحادث(٤)، وهذه دلالة التزامية(٥) ، لكن علماء الكلام لا يكتفون بدلالة الالتزام، لشدة خطر الجهل في موضوعات علم التوحيد.

---

(١) سورة آل عمران: (٢٨).

(٢) سورة المائدة: (١١٦).

(٣) عون المريد شرح جوهرة التوحيد لعبدالكريم تتان و محمد أديب الكيلاني (ص٣٠٩)، ط: دار البشائر، الثانية ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

(٤) حاشية ابن الأمير على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد (ص ١٢٦).

(٥) دلالة الالتزام: هي دلالة اللفظ علي معنى خارجي لازم له، كدلالة لفظ السقف على الجدار، فإنه لا وجود للسقف إذا لم يكن هناك جدار، وهي أعم من دلالة الإشارة.

فذاته سبحانه مستغنية عن المحل والمخصص معاً، أما صفاته فمستغنية عن المخصص، وقائمة بذاته تعالى، ولا يعبر عنها بالافتقار إلى الذات، لما فيه من الإيهام، وذوات الحوادث مفتقرة إلى المخصص، وصفاتها مفتقرة إلى الذات والمخصص معاً.

والدليل النقلي على قسامه تعالى بنفسه هو: **(يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ)** (١).

والدليل العقلي عند أهل السنة يكون من شقين :

الأول: عدم افتقاره تعالى للمحل.

أ- أنه تعالى لو افتقر إلى محل، لكان صفة ، ولو كان صفة لم يتصف بصفات المعاني والمعنوية، وهي واجبة القيام به تعالى، للأدلة الدالة على ذلك، وذلك باطل فثبت عدم افتقاره إلى محل(٢).

ب- المتمكَّن محتاج إلى مكانه، بحيث يستحيل وجوده بدونه، والمكان مستغن عن المتمكَّن لجواز الخلاء، فيلزم إمكان الواجب ووجوب المكان وكلاهما باطل(٣).

ويمكن صياغة هذا الدليل بطريقة منطقية، عن طريق الاستدلال بالقياس الاستثنائي الشرطي المتصل ، وهو أن نقول:

---

(١) سورة فاطر: (١٥).

(٢) حاشية الدسوقي على أم البراهين للشيخ محمد الدسوقي (ص ١٥٩)، ط: دار إحياء الكتب العربية، شرح الخريدة البهية للدردير (ص ٥٦).

(٣) شرح المواقف للشريف الجرجاني (٨/٢٣).



أنه تعالى لو افتقر إلى محل يقوم به لكان صفة **(وهذه قضية شرطية متصلة)**

ولو كان صفة لم يصح اتصافه بشئ من صفات المعاني والمعنوية **(مقدمة كبرى)**

لكنه تعالى واجب الاتصاف بكل صفة من صفات المعاني والمعنوية **(مقدمة صغرى)**

إن المحل ليس صفة لله تعالى **(النتيجة)**

لأنه يلزم من استثناء نقيض تالي المقدمة الكبرى، وهو (أنه تعالى متصف بصفات المعاني والمعنوية)، انتاج نقيض مقدمها، وهو (إن المحل ليس صفة لله تعالى).

نأخذ هذه النتيجة ونضعها كمقدمة صغرى، للقضية الشرطية المتصلة الأولي، كما يلي:

إنه تعالى لو افتقر إلى محل يقوم به لكان صفة له تعالى **(مقدمة كبرى)**

لكن المحل ليس صفة للباري تعالى كما اثبتنا **(مقدمة صغرى)**

إن الله تعالى لا يفتقر إلى محل يقوم به **(النتيجة)**

لأنه يلزم من استثناء نقيض تالي الكبرى وهو(إن المحل ليس صفة للباري تعالى)، انتاج نقيض مقدمها، وهو (إن الله تعالى لا يفتقر إلى محل يقوم به)، وهو المطلوب.

الدليل الثاني: دليل عدم الافتقار إلى مخصص.

أنه تعالى لو كان مفتقراً إلى مخصص لكان حادثاً، كيف، وقد سبق وجوب وجوده، وقدمه، وبقائه ذاتاً وصفات[١].

---

(١) عون المريد شرح جوهرة التوحيد (ص ٣٠٩).

ويمكن توضيح ذلك عن طريق الاستدلال بالقياس الاستثنائي الشرطي المتصل وهو أن نقول:

إن الله تعالى لو افتقر إلى مخصص لكان حادثاً **(مقدمة كبرى)**

لكن الله تعالى ليس بحادث كما ثبت **(مقدمة صغرى)**

إن الله تعالى ليس مفتقراً إلى مخصص **(النتيجة)**

لأنه يلزم من استثناء نقيض تالي المقدمة الكبرى وهو(إن الله تعالى ليس بحادث) ، إنتاج نقيض مقدمها وهو (أن الله تبارك وتعالى ليس مفتقرا إلى المخصص) [١]، وهو المطلوب.



(١) حاشية الدسوقي على أم البراهين للشيخ محمد الدسوقي (ص ١٦٠).

المطلب الخامس
الاستدلال المنطقي في إثبات صفة الوحدانية

مبحث الوحدانية أشرف مباحث هذا الفن، ولذلك سمَّي بأسم مشتق منها فقيل: (علم التوحيد) ولعظم العناية به كثر التنبيه والثناء عليه في الآيات القرآنية، فقال تعالى: **﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ واحِدٌ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾**(١) ، إلى غير ذلك من الآيات(٢).

والوحدانية صفة ذات بمعنى سلبي، فهو واحد في وجوده، وواحد في ذاته، غير ذي كثرة، وواحد في صفاته، وواحد في أفعاله(٣).

والوحدانية تنفي كموماً خمسة: الكمّ المتصل في الذات وهو تركّبها من أجزاء ، والكمّ المنفصل فيها وهو تعدّدها بحيث يكون هناك إله ثانٍ فأكثر، وهذان الكمّان منفيان بوحدة الذات، والكمّ المتصل في الصفات وهو التعدّد في صفاته تعالى من جنس واحد كقدرتين فأكثر، والكمّ المنفصل في الصفات وهو إثبات صفة لغيره تعالى تشبه صفته، والكمّ المنفصل في الأفعال فقط: وهو إثبات فعلٍ لغيره تعالى على طريق الإيجاد والخلق(٤).

وقد مضى أهل السنة بإثبات الصفة السلبية: الوحدانية لواجب الوجود، وأنها وصف مختص بالذات فقط، ويعود إلى إسم الله تعالى الواحد، ويعني أنه أحَدِ الذات، من حيث نفي التعدَّد، والتجزئة، والتركيب، والتبعيض، وهو التوحيد بنفي الجسمية عنه، فكل جسم مركب، وكل مركب يفتقر إلى أجزائه،

---

(١) سورة البقرة: (١٦٣).

(٢) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجوري (ص ٧٠)

(٣) أبكار الأفكار للآمدي (٩١/٢).

(٤) شرح الجوهرة للبيجوري (ص ١١٤)، شرح الخريدة للدردير (ص ٥٩).



إذن كل جسم يفتقر إلى أجزائه (قياس من الشكل الأول)، وكل جسم يفتقر إلى أجزائه يكون: مركب ، مفتقر ، محتاج، والله تعالى خلاف ذلك.

وقد عرف بعض المتكلمين صفة الوحدانية بأنها:" الشئ الذي لا يصح انقسامه، إذ لا تقبل ذاته القسمة بوجه، ولا تقبل الشركة بوجه، فالباري تعالى واحد في ذاته لا قسم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له"[١].

والدليل النقلي على صفة الوحدانية، قوله تعالى: **(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ۝ لَمْ يَلِدْ ۝ وَلَمْ يُولَدْ۝ ولم يَكن له كُفواً أحد)** [٢]، وقوله تعالى : **(لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)**[٣].

أما عن الدليل العقلي فهو:

الدليل الأول: إنه تعالى لو لم يكن واحداً لكان متعدداً، ولو كان متعدداً لما وجد شئ من هذا العالم، لكن عدم وجود شئ من العالم باطل بالمشاهدة، فبطل القول بالتعدد وثبت أن الله تعالى واحد، ويمكن صياغة الدليل في قياس استثنائي شرطي متصل وهو كما يلي:

لو لم يكن الله تعالى واحداً لكان متعدداً **(شرطية متصلة)**

لو كان الله تعالى متعدداً لما وجد شئ من هذا العالم (**مقدمة كبرى**)

لكن عدم وجود شئ من العالم باطل بالحس والمشاهدة (**مقدمة صغرى**)

إن التعدد لله تعالى باطل (**النتيجة**)

---

(١) نهاية الأقدام في علم الكلام للشهرستاني (ص ٨٥)، ط: مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م، أبكار الأفكار للآمدي (٢/٩١).

(٢) سورة الإخلاص كاملة.

(٣) سورة الأنبياء: (٢٢).



لأنه يلزم من استثناء نقيض تالى المقدمة الكبرى وهو (وجود شئ من العالم)، انتاج نقيض مقدمها وهو (ابطال التعدد لله تعالى).

والتلازم بين التعدد وعدم وجود شئ من العالم، دليله أنه إذا تعدد بأن كان في العالم إلهين، فإما أن يتفقا وإما أن يختلفا:

فإن اتفقا على إيجاد العالم والمفترض أن لكل واحد منها قدرة تامة، فإن اوجداه معاً لزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد، وهو لا يجوز.

وإن اتفقا على أن يوجده أحدهما أولاً ثم يوجده الأخر، كان في إعادة الثاني إياه تحصيل الحاصل، وهو محال.

وإن اتفقا على أن يوجد أحدهما شيئاً ويوجد الآخر شيئاً آخر لزم أن يكون كل واحد منهما عاجزاً عن إيجاد ما أوجده الآخر، وعندئذٍ لزم عجزهما، لأنه لما تعلقت قدرة أحدهما بالبعض سد على الآخر طريق تعلق قدرته به، فلا يقدر على مخالفته، وهذا عجز، وكل ذلك باطل، فبطل ما أدى إليه، وهو وجود إلهين متفقين، وهذا البرهان يسمى: برهان التَّوارد، لما فيه من تواردهما على شئ.

وإن اختلفا، بأن أراد أحدهما إيجاد العالم، وأراد الآخر إعدامه:

فإما أن ينفذ مرادهما معاً، وعندئذ لزم اجتماع الضدين، وهو باطل بالبداهة، لأن في إتمام مراد أحدهما عجز الآخر، لأنه تم ما لا يريد، وفي ذلك تعجيز لكل واحد منهما، والعاجز ليس بإله.

وإما أن ينفذ مراد أحدهما فقط دون الآخر، وعندئذ يلزم عجز من لم ينفذ مراده، والآخر مثله، لانعقاد المماثلة بينهما، وعند الباقلاني[1]: أن الذي

(١) الإنصاف فيما يجب اعتقاده (ص ٣٣).



ينفذ أمره هو الإله دون الآخر.

وإن لم ينفذ مراد أحدهما، لزم عجز كل منهما، ولزم ارتفاع الضدين وهو باطل.

فبطل ما أدى إلى ذلك، وهو وجود إلهين مختلفين، وهذا يسمى: برهان التمانع، لتمانعهما وتخالفهما، وإذا بطل وجود إلهين متفقين أو مختلفين، وجب أن يكون الإله واحداً(١).

ويمكن التعبير عن هذا الدليل بما قاله الإمام الغزالي في إحياء علوم الدين:" وبرهانه قوله تعالى: **(لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)** ، وبيانه: لو كانا اثنين- يتصف كل منهما بصفات الألوهية، ومنها الإرادة وتمام القدرة- وأراد أحدهما أمراً: فالثاني إن كان مضطراً إلى مساعدته، كان هذا الثاني مقهوراً عاجزاً، ولم يكن إلهاً قادراً، وإن كان الثاني قادراً على مخالفته ومدافعته، كان هذا الثاني قوياً قاهراً، والأول ضعيفاً قاصراً فلم يكن إلهاً قادراً"(٢).

ويمكن صياغة دليل التوارد والتمانع في قياس استثنائي شرطي منفصل وهو كما يلي:

لو كان هناك إلهين فإما أن يتفقا، وإما أن يختلفا **(مقدمة كبرى)**

لكن الاختلاف محال والاتفاق محال **(مقدمة صغرى)**

بطلان الأقسام كلها وفساد المذهب المنقسم إليها، وهو وجود إلهين وثبت

---

(١) شرح المقاصد (٣٤/٤- ٣٥)، نهاية الإقدام للشهرستاني (ص ٨٦)،شرح الخريدة البهية للدردير (ص ٥٩).

(٢) إحياء علوم الدين (١٠٨/١).



استحالة وجود إلهين [1] (**النتيجة**)

ويمكن صياغة هذا الدليل ايضاً في قياس استثنائي شرطي متصل وهو:

لو ثبت قديمان، ثبت لكل واحد منهما من خصائص الألوهية ما يثبت للثاني، وثبت الاتفاق والاختلاف بينهما لا محالة (**مقدمة كبرى**)

لكن لا واحد من هذه الأقسام ثابت (**مقدمة صغرى**)

تقدير إلهين قديمين غير ثابت (**النتيجة**)

لأنه يلزم من استثناء نقيض تالي المقدمة الكبرى وهو (عدم ثبات الأقسام)، انتاج نقيض مقدمها وهو (تقدير إلهين قديمين غير ثابت)[2]، وهو المطلوب.

فإن قيل أن المقدمة الصغرى وهي: لا واحد من هذه الأقسام ثابت، تحتاج إلى دليل على صحتها.

فالجواب: إن الدليل على عدم ثبوت هذه الأقسام، أننا لو قدرنا وجود قديمين مختلفين، وقدرنا بينهما جسماً، وأراد أحدهما حركته والآخر سكونه، فإما أن تنفذ إرادتهما، أو لا تنفذ ، أو تنفذ إرادة أحدهما دون الآخر، وهذه قضية (مانعة جمع وخلو)[3] .

---

(١) المقرر في شرح منطق المظفر للسيد رائد الحيدري (ص ٤٣١)، ط: دار المحجة – البيضاء ، بيروت ١٤٢٢هـ –٢٠٠١م .

(٢) لباب العقول للمكلاتي (ص ١٩٨).

(٣) هي: القضية التي حكم فيها بتنافي نسبتين، أو عدم تنافيهما في الصدق والكذب معاً، ينظر ميزان العقول (ص ٣٦).

وباطل أن تنفذ إرادتهما، لأنهما يؤديان إلى اجتماع الضدين[1]، وباطل أن لا تنفذ إرادتهما، لأنه يؤدي إلى عجزهما، وباطل أن تنفذ إرادة أحدهما دون الثاني، لأنه يؤدي إلى عجز ما لم تنفذ إرادته، وعجز القديم محال، ويمكن صياغة هذا الدليل في قياس استثنائي شرطي منفصل وهو:

لا يخلو إما أن تنفذ إرادة القديمين المختلفين، أو لا تنفذ، أو تنفذ إرادة أحدهما دون الثاني **(مقدمة كبرى)**

لكن باطل أن تنفذ إرادتهما، وباطل أن لا تنفذ ، وباطل أن تنفذ إرادة أحدهما دون الآخر[2] **(مقدمة صغرى)**

ينتج من بطلان الأقسام كلها فساد المذهب المنقسم إليها **(النتيجة)**

ويمكن الاستدلال على استحالة الاتفاق بينهما أيضاً كما يلي:

اتفاق القديمين إما أن يكون واجباً، وإما أن يكون جائزاً، وإما أن يكون مستحيلاً **(مقدمة كبرى)**

لكن الاتفاق باطل أن يكون واجباً **(مقدمة صغرى)**

اتفاق القديمين إما أن يكون جائزاً أو مستحيلاً **(النتيجة)**

لأنه يلزم من استثناء نقيض أحدهما، انتاج قضية منفصلة من الاجزاء الباقيـــة، وهو اتفاق القديمين إما أن يكون جائزاً أو مستحيلاً ، ويمكن جعل

---

(١) المراد من الضد هنا: المعنى اللغوي: وهو مطلق المنافي وجودياً كان أو عدميًا، وليس المراد خصوص الأمر الوجودي كما هو المعنى الاصطلاحي، لأن الضدين اصطلاحاً: هما الأمران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف لا يجتمعان، وقد يرتفعان كالسواد والبياض، ينظر حاشية البيجوري على الجوهرة (ص ١٦٣).

(٢) لباب العقول للمكلاتي (١٩٨- ١٩٩).



هذه النتيجة مقدمة لقياس استثنائي آخر ، فنقول:

اتفاق القديمين إما أن يكون جائزاً، أو مستحيلاً (**مقدمة كبرى**)

لكن الاتفاق باطل أن يكون جائزاً (**مقدمة صغرى**)

اتفاق القديمين مستحيل (**النتيجة**)

لأنه يلزم من استثناء نقيض أحدهما وهو (باطل أن يكون جائزاً)، انتاج الآخر وهو (اتفاق القديمين مستحيل) وهو المطلوب.

وهكذا يمكن أن تستعمل هذه الطريقة ، لو كانت أجزاء المنفصلة اكثر من ثلاثة، فتستوفي الاستثناءات حتى يبقى قسم واحد ينحصر فيه الأمر، وتسمى هذه الطريقة ، طريقة الترديد، أو برهان السبر والتقسيم، أو برهان الاستقصاء[١].

ولتوضيح ما سبق يمكن الاستدلال بقول الله تعالي (**لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا**)[٢]، عن طريق قياس استثنائي متصل، نقول :

لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا (**مقدمة كبرى**)

لكن السماء والأرض لم تفسدا (**مقدمة صغرى**)

عدم وجود آلهة متعددة (**النتيجة**)

لأنه يلزم من استثناء نقيض تالى المقدمة الكبرى، وهو (أن السماء والأرض لم تفسدا)، انتاج نقيض مقدمها وهو (عدم وجود آلهة متعددة)، وهو المطلوب.

قال العلامة الألوسي –رحمه الله- : " والآية كما قال غير واحد:

---

(١) المقرر في شرح منطق المظفر (ص ٤٣٢).

(٢) سورة الانبياء: (٢٢).

مشيرة إلى دليل عقلي على نفي تعدد الإلهة، وهو قياس استثنائي، استثني فيه نقيض التالي لينتج نقيض المقدم، فكأنه قيل لو تعدد الإله في العالم لفسد، لكنه لم يفسد، ينتج أنه لم يتعدد الإله، وفي هذا استعمال- للو - غير الاستعمال المشهور"[١].

ويمكن الاستدلال على نفي الكم المتصل في الذات:

لو كان الله تعالى مركباً من أجزاء لكان محتاجاً إلى تلك الأجزاء، وإلى من يركبها وعندئذ يكون حادثاً، وهذا باطل لما تقدم من اثبات صفة القدم له تعالي.

ويمكن صياغة هذا الاستدلال في قياس استثنائي شرطي متصل وهو كما يلي:

لو كان الله تعالى مركباً من أجزاء لكان محتاجاً إلى تلك الأجزاء، وإلى من يركبها وعندئذ يكون حادثاً (**مقدمة كبرى**)

لكن الله تعالى ليس حادثاً لثبوت صفة القدم له تعالى (**مقدمة صغرى**)

الله تعالى ليس مركباً من أجزاء (**النتيجة**)

لأنه يلزم من استثناء نقيض تالى المقدمة الكبري وهو (أن الله تعالى ليس حادثاً)، انتاج نقيض مقدمها وهو (أن الله تعالى ليس مركباً من أجزاء)، وهو المطلوب.

---

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود الألوسي (٩/٢٤)، تحقيق/ علي عبد الباري عطية، ط: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

الدليل على نفي الكم المنفصل في الصفات:

لو كان لغير الله تعالى صفة تشبه صفة من صفاته تعالى، لكان سبحانه مماثلاً للحوادث، ولو كان مماثلاً للحوادث لكان حادثاً، ولو كان حادثاً لاحتاج إلى محدِث، ومحدِثه يحتاج إلى محدِث، ويلزم الدور أو التسلسل و جميع ما سبق باطلاً لثبوت صفة القدم له تعالى.

ويمكن صياغة هذا الدليل صياغة منطقية في قياس استثنائي متصل كما يلي:

لو كان لغير الله تعالى صفة تشبه صفة من صفاته، لكان مماثلاً للحوادث (**مقدمة كبرى**)

لكن الله تعالى ثبت له صفة المخالفة للحوادث (**مقدمة صغرى**)

بطلان القول بوجود صفة لغير الله تعالى تشبه صفةً من صفاته تعالى (**النتيجة**)

لأنه يلزم من استثناء نقيض تالى المقدمة الصغري وهو (أن الله تعالى ثبت مخالفته للحوادث)، انتاج نقيض مقدمها وهو (ابطال القول بوجود صفة لغير الله تعالى تشبه صفة من صفاته تعالى)، وهو المطلوب.

الدليل على نفي الكم المتصل في الصفات:

لو كان لله تعالى صفتين من جنس واحد كقدرتين مثلاً، فإما أن تكونا كاملتين فيلزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد، وهذا باطل، وإما أن تكون إحداهما كاملة والثانية ناقصة وهذا عبث، وإما أن تكونا ناقصتين وحينئذ يلزم أن يكون الله ناقصاً تعالى الله عن ذلك علوا كبير، والعبث والنقص على الله تعالى محال، فبطل القول بوجود صفتين له تعالى من جنس واحد.

ويمكن صياغة هذا الدليل في قياس استثنائي شرطي متصل كما يلي:

لو كان لله تعالى صفتين من جنس واحد فإما أن تكونا ناقصتين فيلزم النقص، أو إحداهما كاملة والثانية تكون عبث، وإما أن تكون كاملتين فيلزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد **(مقدمة كبرى)**

لكن النقص والعبث واجتماع مؤثرين على أثر واحد محال على الله تعالى **(مقدمة صغرى)**

بطلان الأقسام كلها، فبطل تعدد صفتين من جنس واحد **(النتيجة)**

الدليل على نفي الكم المنفصل في الافعال:

لو كان لغير الله تعالى فعل من الأفعال على سبيل الايجاد والاعدام لكان له شريك والشريك لله تعالى محال كما مر في نفي الكم المنفصل في الذات.

ويمكن صياغة هذا الدليل في قياس استثنائي متصل كما يلي:

لو كان لغير الله تعالى فعل من الافعال يشبه فعله، لكان له شريك **(مقدمة كبرى)**

لكن الشريك محال في حقه تعالى لثبوت صفة الوحدانية له **(مقدمة صغرى)**

بطلان أن يكون لغيره تعالى فعل يشبه فعله **(النتيجة)**

لأنه يلزم من استثناء نقيض تالى المقدمة الكبرى وهو (ليس له شريك لثبوت الوحدانية له)، انتاج نقيض مقدمها وهو (ابطال القول بوجود فعل لغيره تعالى تشبه فعله)، وهو المطلوب.

والحمد لله رب العالمين.



الـــخاتـــمة

وفي ختام البحث، وبعد حمد الله تعالى وتوفيقه، يمكن أن نستخلص عدة أمور أشير إليها بإيجاز، وهي:

١- أهمية علم المنطق في كثير من الفنون والمعارف الفكرية المتنوعة لاسيما في هذا العلم الشريف (علم الكلام)، وذلك من خلال ما عرضناه من الاستدلالات المنطقية في إثبات الصفات السلبية.

٢- يُعد المنطق أحد الدعائم الأساسية التي أقام عليها علماء الكلام منهجهم في بناء أفكارهم الكلامية وتشييد أركانها وأصولها.

٣- أن التداخل بين العلوم حقيقة ثابتة، لا يمكن لأحد أن ينكرها.

٤- أن العقائد الإيمانية ثابتة بالشرع، وأن مهمة العقل الفهم عن الشرع، والتماس البراهين ودفع الشبة عنها، والمنطق لا يعزل النص، ولا يسقط الدليل النصي ولا يعزله، بل يقوي معنى الدليل ويوجه مفهومه إلى الحق كما ظهر في البحث.

٥- كان للمنطق أثر واضح في الاستدلال على الصفات السلبية، ونفي السلوب عن الذات من جميع الوجوه، ليثبت ثبات الذات وصمديتها دون تغير وتحول.

٦- إن الفرق التي استخدمت المنطق وأنتجت نتائج صائبة، كانت هي أكثر مرونة وتطوراً وحيوية بين الفرق الإسلامية، وقدمت تصوراً صحيحاً لمسائل الإلهيات دائماً.



فهرس أهم المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

أبكار الأفكار في أصول الدين: الإمام سيف الدين الآمدي، تحقيق/ د. أحمد محمد المهدي، ط: دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الثانية ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد: للشيخ عبد السلام اللقاني تحقيق/ أحمد فريد المزيدي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

إحصاء العلوم: أبو نصر محمد بن محمد الفارابي، تحقيق/ عثمان محمد أمين، ط: مطبعة السعادة- القاهرة ١٣٥٠هـ- ١٩٣١م.

الإحكام في أصول الأحكام: أبو الحسن سيد الدين الآمدي ، تحقيق/ عبدالرازق عفيفي، ط: المكتب الإسلامي- بيروت ١٤٠٢هـ.

إحياء علوم الدين: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، ط: دار المعرفة – بيروت ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: إمام الحرمين الجويني ، تحقيق/ د. محمد يوسف موسي، ط: مكتبة الخانجي – مصر ١٩٥٠م.

أصول الدين: الإمام أبي اليسر البزدوي، تحقيق/ د. هانز بيتر، ط: المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة ٢٠٠٣م.

الاقتصاد في الاعتقاد: حجة الإسلام أبو حامد الغزالي، ط: سقيفة الصفا العلمية – ماليزيا، طبعة خاصة للأزهر الشريف ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.

الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: أبو بكر الطيب الباقلاني، تحقيق/ الإمام محمد زاهد الكوثري، ط: المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة،

الثانية ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

ايضاح المبهم في معاني السلم: العلامة أحمد الدمنهوري، تحقيق/ عمر فاروق، ط: مكتبة المعارف- بيروت، الثانية ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

الإيضاح لمتن إيساغوجي في المنطق: القاضي الأزهري محمد شاكر، ط: دار النهضة – القاهرة، الثانية ١٩٢٦م.

تاريخ المنطق عند العرب: د. محمد عزيز نظمي سالم، ط: مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية ١٩٨٣م.

تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد: الشيخ إبراهيم محمد الشافعي البيجوري، ط: دار الكتب العلمية- بيروت- الثانية ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

التمهيد لقواعد التوحيد: الإمام أبي المعين النسفي، تحقيق/ الشيخ محمد عبدالرحمن الشاغول، ط: المكتبة الأزهرية للتراث.

تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي ، تحقيق/ محمد عوض مرعب، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت الأولى، ٢٠٠١م .

التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين محمد المناوي القاهري، ط: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

حاشية الدسوقي على أم البراهين : الشيخ محمد الدسوقي، ط: دار إحياء الكتب العربية.

الخريدة البهية في علم التوحيد: الشيخ أحمد بن محمد العدوي الشهير بالدردير، تحقيق/ عبدالسلام عبد الهادي، ط: دار البيروني.

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود

الألوسي ، تحقيق/ علي عبد الباري عطية، ط: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

السنوسية الكبري المسماه عقيدة أهل التوحيد: الإمام أبي عبدالله محمد السنوسي التلمساني، تحقيق/ السيد يوسف أحمد، ط: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الأولي ١٩٧١هـ.

شرح الصاوي على جوهرة التوحيد: الشيخ أحمد بم محمد المالكي الصاوي، تحقيق/ د. عبدالفتاح البزم، ط: دار ابن كثير- دمشق، الثانية ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

شرح المقاصد: الإمام مسعود بن عمر الشهير بالسعد التفتازاني، تحقيق/ د.عبد الرحمن عميرة، ط: عالم الكتب- بيروت الثانية ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

شرح المواقف: الشريف على بن محمد الجرجاني، ط: دار الكتب العلمية- بيروت، الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

شرح معالم أصول الدين: الإمام شرف الدين عبدالله المصري المعروف بابن التلمساني، تحقيق/ نزار حمادي، ط: دار الفتح للدراسات والنشر- عمان، الأولي١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ، دار القلم دمشق، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

عون المريد شرح جوهرة التوحيد: عبدالكريم تتان و محمد أديب الكيلاني ، ط: دار البشائر، الثانية ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

كبرى اليقينيات الكونية: الدكتور الشهيد محمد سعيد البوطي ، ط: دار الفكر – دمشق، الثامنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

كتاب التعريفات: السيد الشريف على بن محمد الجرجاني: دار الكتب العلمية

بيروت –لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م

كتاب الشفاء: ابن سينا أبو على الحسين بن عبدالله، مراجعة د. إبراهيم مدكور، تحقيق/ محمود الخضيري وغيره، ط: المطبعة الأميرية – القاهرة ١٣٧١هـ -١٩٥٣م.

كتاب المواقف: القاضي عبد الرحمن عضد الدين الإيجي تحقيق/ عبدالرحمن عميرة، ط: دار الجيل – لبنان – بيروت، الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء الكفوي، تحقيق/ عدنان درويش – محمد المصري، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت.

لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول: أبو الحجاج يوسف ابن محمد المكلاتي، تحقيق/ د.فوقية حسين محمود ، ط: دار الانصار– القاهرة ١٩٧٧م.

لسان العرب: جمال الدين ابن منظور الأنصاري، ط: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

مختار الصحاح: محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي ، تحقيق/ يوسف الشيخ محمد، ط: المكتبة العصرية ، بيروت – صيدا الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

المسامرة في شرح المسايرة: الكمال بن الهمام ، ط: المكتبة الأزهرية للتراث.

المطالب العالية من العلم الإلهي: الإمام فخر الدين الرازي، تحقيق/ د. أحمد حجازي السقا، ط: دار الكتاب العربي– بيروت، الأولى ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.

المعجم الفلسفي: مراد وهبة ، ط: دار مأمون للطباعة– القاهرة ١٩٧٩م.

مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين : الإمام أبو الحسن الأشعري، تحقيق/ نعيم زرزور، ط: المكتبة العصرية، الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

المقرر في شرح منطق المظفر: السيد رائد الحيدري ، ط: دار المحجة – البيضاء ، بيروت ١٤٢٢هـ –٢٠٠١م .

المنطق الحديث ومناهج البحث: د. محمود قاسم، ط: مكتبة الأنجلو المصرية– القاهرة، الثانية ١٩٥٣م.

موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي للتهانوي، تحقيق: د. علي دحروج، ط: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت الطبعة: الأولى – ١٩٩٦م.

نهاية الأقدام في علم الكلام: عبد الكريم الشهرستاني ، ط: مكتبة الثقافة الدينية– القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ– ٢٠٠٩م.



SOURCE AND REFERENCES

The Holy Quran.

The first ideas in the origins of religion: Imam Saif Al-Din Al-Amadi, investigation / d. Ahmed Muhammad Al-Mahdi, I: National Books and Documents House in Cairo, the second 1424 AH - 2004 AD.

Ithaf al-Murid, Explanation of the Jewel of Monotheism: by Sheikh Abd al-Salam al-Laqqani, investigation by / Ahmed Farid al-Mazeidi, edition: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut, 1422 AH - 2001 AD.

Statistics of Sciences: Abu Nasr Muhammad bin Muhammad Al-Farabi, investigation / Othman Muhammad Amin, Edition: Al-Saada Press - Cairo 1350 AH - 1931 AD.

Al-Ahkam fi Usul al-Ahkam: Abu al-Hasan Sayyid al-Din al-Amidi, investigation / Abdul Raziq Afifi, I: The Islamic Office - Beirut 1402 AH.

Revival of Religious Sciences: Abu Hamid Muhammad bin Muhammad Al-Ghazali, Dar Al-Maarifa - Beirut 1402 AH - 1982 AD.

Guidance to the Conclusive Evidence in the Fundamentals of Belief: The Imam of the Two Holy Mosques Al-Juwayni, investigation / d. Muhammad Youssef Musa, ed: Al-Khanji Library - Egypt 1950 AD.

Fundamentals of Religion: Imam Abi Al-Yusr Al-Bazdawi, investigation / d. Hans Peter, I: Al-Azhar Heritage Library - Cairo 2003 AD.

Economy in Belief: Hujjat al-Islam Abu Hamid al-Ghazali, I: Saqifah al-Safa al-Ilmiya - Malaysia, special edition of Al-Azhar Al-Sharif 1437 AH - 2016 AD.



Fairness in what must be believed and it is not permissible to be ignorant of it: Abu Bakr al-Tayyib al-Baqillani, investigation / Imam Muhammad Zahed al-Kawthari, I: Al-Azhar Heritage Library - Cairo, the second 1421 AH - 2000 AD.

Explanation of the vague in the meanings of peace: Allama Ahmed Al-Damanhouri, investigation / Omar Farouk, edition: Al-Maarif Library - Beirut, the second 1427 AH - 2006 AD.

Clarification of the text of Isagogy in logic: Al-Azhari judge Muhammad Shaker, edition: Dar Al-Nahda - Cairo, the second 1926 AD.

History of logic among the Arabs: d. Muhammad Aziz Nazmi Salem, vol.: University Youth Foundation, Alexandria, 1983.

Tuhfat al-Murid Explanation of the Jewel of Monotheism: Sheikh Ibrahim Muhammad al-Shafi'i al-Bijuri, edition: Dar al-Kutub al-'Ilmiya - Beirut - the second 1424 AH - 2004 AD.

Introduction to Rules of Monotheism: Imam Abi Al-Mu'in Al-Nasafi, investigation / Sheikh Muhammad Abd Al-Rahman Al-Shagul, I: Al-Azhar Heritage Library.

Refining the Language: Abu Mansour Muhammad bin Ahmed bin Al-Azhari Al-Harawi, investigation / Muhammad Awad Mereb, edition: Arab Heritage Revival House - First Beirut, 2001 AD.

Al-Waqf on the missions of definitions: Zain al-Din Muhammad al-Minawi al-Qahri, I: The World of Books 38 Abd al-Khaliq Tharwat - Cairo, Edition: First, 1410 AH - 1990 AD.

Al-Dasouki's footnote on Umm Al-Braheen: Sheikh



Muhammad Al-Dasouki, I: Dar Ihya Al-Kutub Al-Arabiya.
Al-Kharida Al-Bahiya in the Science of Monotheism: Sheikh Ahmed bin Muhammad Al-Adawi, famous for Al-Dardir, investigation / Abdul-Salam Abdul-Hadi, I: Dar Al-Biruni.
The Spirit of Meanings in the Interpretation of the Great Qur'an and the Seven Muthani: Shihab al-Din Mahmoud al-Alusi, investigation / Ali Abd al-Bari Attia, vol.: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut Edition: First, 1415 AH.
Al-Sanousiyyah Al-Kabri called the Creed of the People of Monotheism: Imam Abi Abdullah Muhammad Al-Sanusi Al-Talmisani, investigation / Al-Sayyid Yusuf Ahmed, Edition: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - First Lebanon, 1971 AH.
Explanation of Al-Sawy on the Jewel of Monotheism: Sheikh Ahmed Bam Muhammad Al-Maliki Al-Sawy, investigation / d. Abdel Fattah Al-Bozom, I: Dar Ibn Katheer - Damascus, the second 1419 AH - 1999 AD.
Explanation of the purposes: Imam Masoud bin Omar, famous for Al-Saad Al-Taftazani, investigation / Dr. Abdul Rahman Amira, vol.: World of Books - Beirut, the second 1419 AH - 1998 AD.
Explanation of positions: Al-Sharif Ali bin Muhammad Al-Jarjani, edition: Dar Al-Kutub Al-Ilmiya - Beirut, Al-Awwal 1419 AH - 1998 AD.
Explanation of the parameters of the origins of religion: Imam Sharaf al-Din Abdullah al-Masri, known as Ibn al-Tilmisani, investigation / Nizar Hammadi, edition: Dar Al-Fath for Studies and Publishing - Amman, Al-Awwal 1431 AH - 2010 AD.

Knowledge Controls and Principles of Inference and Debate: Abdul Rahman Hassan Habanka Al-Maidani, Dar Al-Qalam, Damascus, 1428 AH - 2007 AD.

Aoun Al-Murid Explanation of the Jewel of Monotheism: Abdul Karim Tatan and Muhammad Adeeb Al-Kilani, I: Dar Al-Bashaer, the second 1419 AH-1999 AD.

The Greatest Universal Certainties: Martyr Dr. Muhammad Saeed Al-Bouti, Edition: Dar Al-Fikr - Damascus, 8th 1417 AH - 1997 AD.

The Book of Definitions: Al-Sayyid Al-Sharif Ali Bin Muhammad Al-Jurjani: Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut - Lebanon Edition: First 1403 A.H. -1983 A.D.

The Book of Healing: Ibn Sina Abu Ali Al-Hussein Bin Abdullah, reviewed by Dr. Ibrahim Madkour, investigation / Mahmoud Al-Khudairi and others, edition: The Amiriya Press - Cairo 1371 AH -1953 AD

The Book of Positions: Judge Abd al-Rahman Adad al-Din al-Aji, investigation / Abd al-Rahman Amira, edition: Dar al-Jil - Lebanon - Beirut, the first 1417 AH - 1997 AD.

Colleges, a dictionary of linguistic terms and differences: Abu al-Baqa al-Kafawi, investigation / Adnan Darwish - Muhammad al-Masri, edition: Al-Risalah Foundation - Beirut.

The Gate of Minds in Responding to Philosophers in the Science of Fundamentals: Abu Al-Hajjaj Yusuf bin Muhammad Al-Mukallati, investigation / Dr. Fawqia Hussein Mahmoud, vol.: Dar Al-Ansar - Cairo 1977 AD.

Lisan Al-Arab: Jamal Al-Din Ibn Manzoor Al-Ansari, Edition: Dar Sader - Beirut, Edition: Third - 1414 AH.

Mukhtar Al-Sahih: Muhammad bin Abi Bakr bin Abdul Qadir Al-Razi, investigation / Yusuf Al-Sheikh Muhammad, Edition: Al-Maktaba Al-Asriyyah, Beirut - Sidon Edition: Fifth, 1420 AH / 1999 AD.

Al-Musamrah fi Sharh al-Masira: Al-Kamal Ibn Al-Hammam, I: Al-Azhar Library for Heritage.

High Demands of Divine Knowledge: Imam Fakhr al-Din al-Razi, investigation / d. Ahmed Hijazi Al-Sakka, Edition: Dar Al-Kitab Al-Arabi - Beirut, the first 1407 AH - 1987 AD.

The Philosophical Lexicon: Murad Wahba, edition: Dar Ma'moun for printing - Cairo 1979 AD.

Articles of Islamists and the Differences of Worshipers: Imam Abu al-Hasan al-Ash'ari, investigation / Naim Zarzour, I: Al-Maktaba Al-Asriyya, Al-Awwal 1426 AH - 2005 AD.

The rapporteur in explaining the logic of al-Muzaffar: Mr. Raed al-Haidari, edition: Dar al-Mahjah - al-Bayda, Beirut 1422 AH - 2001 AD.

Modern logic and research methods: d. Mahmoud Qassem, I: The Anglo-Egyptian Bookshop - Cairo, the second 1953 AD.

Encyclopedia of Scout Conventions of Arts and Sciences: Muhammad bin Ali Al-Thanawi, investigation: d. Ali Dahrouj, I: Library of Lebanon Publishers - Beirut Edition: First - 1996 AD.

End of feet in the science of speech: Abdul Karim al-Shahristani, I: Religious Culture Library - Cairo, first edition 1430 AH - 2009 AD.





فهرس الموضوعات

تم بحمد الله تعالى



